SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.25 NO. 2 2026
DOI: 10.51984/PX5RR770

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا وتأثيرها على العلاقات الدولية

مختار طالب محمد الطاهر

قسم العلوم السياسية، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، ليبيا.

الملخص

تناولت هذه دراسة الأزمة الأمنية والسياسة في ليبيا وتأثيرها على العلاقات الدولية من خلال تحليل تطورات الأزمة، وأسباب استمرارها، وانعكاساتها على السياسة الخارجية الليبية وعلاقات الدولة بمحيطها الإقليمي والدولي. وتهدف الدراسة الي الكشف عن الطبيعة العلاقة بين الانقسامات السياسية والأمنية الداخلية والتدخلات الإقليمية والدولية، وتحديد مدى تأثيرها في وحدة القرار السياسي والخارجي، والتمثيل الدبلوماسي، ومكانة ليبيا في العلاقات الدولية، واعتمدت الدراسة على المنهجين التاريخي والتحليلي لتتبع مراحل تطور الازمة، وتحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، وتفسير انعكاساتها على أداء مؤسسات الدولة وعلاقاتها الخارجية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة الليبية تمثل حالة مركبة تتداخل فيها الانقسامات الداخلية مع المصالح والتدخلات الخارجية، فقد أسهم تعدد مراكز اتخاد القرار وضعف التنسيق بين المؤسسات السياسية والأمنية في إضعاف وحدة السياسة الخارجية وتعقيد التمثيل الدبلوماسي، كما ساهم التباين مصالح القوى الإقليمية والدولية ودعمها لأطراف محلية متنافسة في زيادة تعقيد الأزمة وإطالة أمدها، وأكدت النتائج أن تفسير استمرار الأزمة لا يمكن أن يعتمد على التدخلات الخارجية وحدها، بل يستلزم فهم التفاعل المتبادل بينها وبين الانقسامات الداخلية، وتوصى الدراسة بتعزيز التوافق السياسي الوطني، وتوحيد المؤسسات السيادية والأمنية، وتطوير آليات تنسيق القرار السياسي والخارجي والحد من أثار التدخلات الخارجية المتنافسة، بما يسهم في دعم استقلالية القرار الوطني واستعادة ليبيا لدورها الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة الليبيـــــــــة
الانقسام السياســي
التدخلات الخارجية
السياسة الخارجيـة
العلاقات الدوليـــة

The security and political crisis in Libya and its impact on international relations

Mukhtar Talib Muhammad Al-Tahir Talib

Department of Political Science, Faculty of Commerce and Political Science, University of Sebha, Libya.

A B S T R A C T

This study dealt with the security and political crisis in Libya and its impact on international relations by analysing the developments of the crisis, the reasons for its continuation, and its implications on Libyan Foreign Policy and the state's relations with its regional and international surroundings. The study aims to reveal the nature of the relationship between internal political and security divisions and regional and international interventions, and determine the extent of their impact on the unity of political and external decision-making, diplomatic representation, and Libya's place in international relations. The study relied on historical and analytical methodologies to track the stages of the development of the crisis, analyze the internal and external factors affecting it, and interpret its implications on the performance of state institutions and their external relations. The study found that the Libyan crisis represents a complex situation in which internal divisions overlap with external interests and interventions. The multiplicity of decision-making centres and poor coordination between political and security institutions have contributed to weakening the unity of foreign policy and complicating diplomatic representation, and the divergent interests of regional and international powers and their support for competing local parties have contributed to further complicating and prolonging the crisis. The results confirmed that the explanation for the continuation of the crisis cannot be based on external interventions alone, but requires an understanding of the mutual interaction between them and internal divisions. The study recommends strengthening national political consensus, unifying sovereign and security institutions, developing mechanisms for coordinating political and external decision-making and

Keywords:

The Libyan crisis
Political division
External interventions
Foreign policy
International relations

*Corresponding author:
E-mail addresses: Mo.Talab@sebhau.edu.ly

Article History : Received 09 August 2026 - Received in revised form 02 November 2026 - Accepted 08 November 2026

reducing the effects of competing external interventions, thus contributing to supporting the independence of national decision-making and restoring Libya to its regional and international role.

1. المقدمة

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية وأمنية عميقة أعقبت سقوط النظام السياسي السابق، وأسهمت في أحداث تغيرات جوهرية في بنية الدولة ومؤسساته، كما أفرزت حالة من الانقسام السياسي والأمني وتعدد مراكز السلطة وانتشار الجماعات المسلحة الامر الذي انعكس على قدرة الدولة علي بسط سلطتها علي كامل إقليمها وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية بصورة موحدة (Hamada et al., 2020).

لم تقتصر تداعيات الأزمة الليبية على المستوي الداخلي بل امتدت إلى المحيطين الإقليمي والدولي نتيجة تعدد الأطراف الخارجية المنخرطة في الشأن الليبي وتبين مصالحها وتوجهاتها. قد أسهم تدخل العوامل الداخلية مع التدخلات الإقليمية والدولية في زيادة تعقيد الأزمة، وأثر في مسارات التسوية السياسية وفي طبيعة علاقات ليبيا بمحيطها الخارجي ومكانتها ضمن النظام الدولي(Hamam, 2023) .

بالرغم من المبادرات والجهود السياسية التي استهدفت تسوية الأزمة فأن استمرار الانقسام السياسي والأمني يثير تساؤلات بشن العوامل التي حالت دون الوصول إلي تسوية مستدامة ومدى ارتباط استمرار الأزمة بتفاعل القوى والفاعلين المحليين مع المصالح والتدخلات الخارجية، كما يطرح هذا الواقع إشكالية تتعلق بكيفية الانعكاس الانقسام الداخلي وتعدد مراكز القرار على السياسة الخارجية الليبية، وتمثيل الدولة في المحافل الدولية، وطبيعة علاقتها بالدول ومنظمات الإقليمية الدولية. (Khalifa, 2020)

وتزداد الأوضاع تعقيدًا وذلك نتيجة للغياب التام لأي أفق تسوية حقيقية، حيث لا تزال جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية وتحقيق السلام تراوح مكانها دون إحراز تقدم ملموس(Ali, 2024) . ويُرجع هذا الجمود إلى تضارب الأجندات والمصالح بين الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، مما يعيق توحيد الجهود نحو تسوية سياسية شاملة (Watanabe, 2019). كما أن طبيعة الصراع في ليبيا، والتي تتجاوز مجرد الإيديولوجيات لتشمل قضايا الثروة والهوية وبسط السيطرة وأدت الي تُعقّد الحلول بشكل كبير وأصبحت أراء المجتمعية المتأثرة تطالب بالتحويل الجذري للهوية. علي سبيل المثال الصراعات الداخلية مع المصالح الجيوسياسية مع الدول الإقليمية والكبرى. (Brinkman, 2025)

ومن هنا تتمثل المشكلة التي تنطلق منها هذه الدراسة في أن الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا لم تعد مجرد حالة من الاضطراب الداخلي بل أصبحت ظاهرة تتداخل فيها الاعتبارات المحلية مع المصالح الإقليمية والدولية بما يجعل فهم تأثيرها على العلاقات الدولية يتطلب تجاوز السرد التاريخي لأحداث الي تحليل طبيعة التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية وتحديد انعكاساته على استقرار الدولة الليبية وموقعها الخارجي.

لذلك تسعى هذه الدراسة الي تحليل الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا مع التركيز على دور العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية في استمرار الأزمة وبيان انعكاساتها على العلاقات الدولية كما تهدف الي فهم العلاقة بين الانقسام السياسي

الداخلي وتعدد مصالح القوى الخارجية ومدى تأثير ذلك في فرص التسوية السياسية واستعادة الدولة الليبية قدرتها على توحيد مؤسساتها وتمثيل مصالحها على مستوي الدولة.

المواد وطرق العمل

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالمنهج التاريخي لمراجعة الأدبيات السياسية، وتحليل المواقف الإقليمية والدولية تجاه أزمة الليبية، ومتابعة التقارير والبيانات الرسمية الصادرة عن الأطراف الفاعلة. نظراً لطبيعة الدراسة الكيفية (النوعية)، فقد تم التركيز على أدوات التحليل المضمونة والمنهجية للأحداث والقرارات السياسية دون الاعتماد على أدوات كمية او إحصائية بما يتوافق تماماً مع متطلبات فهم الظواهر السياسية الجيوسياسية المعقدة.

إشكالية الدراسة

تمثلت المشكلة البحثية في تعثر حل الأزمة الأمنية والسياسية حتى الآن وبناء الدولة من خلال توحيد مؤسساتها والعمل على بناء الجيش والسعي لتحقيق المصالحة، كما أن العوامل الداخلية والخارجية كان لها التأثير على مجريات الحياة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1- ما أثر الانقسام السياسي والأمني الداخلي في ليبيا على سياستها الخارجية ووحدة تمثيلها الدبلوماسي في المحافل الدولية؟

2- كيف أثرت التدخلات الإقليمية والدولية في مسار الأزمة الأمنية والسياسية الليبية وفي طبيعة علاقات ليبيا بالقوة الخارجية؟

3- ما طبيعة العلاقة بين الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية وكيف اسهما تفاعلهم في استمرار الأزمة وانعكاساتها على مكانة ليبيا في العلاقات الدولية؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة وهي أن الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا أثرت سلباً على علاقاتها الدولية من خلال أضعاف وحدة القرار السياسي والخارجي وتعقيد التمثيل الدبلوماسي وزيادة تأثر المسار السياسي الليبي بتباين مصالح القوة الإقليمية والدولية وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الاتية:

الفرضية الأولى توجد علاقة بين الانقسام السياسي والأمني الداخلي في ليبيا وضعف وحدة سياستها الخارجية وتمثيلها الدبلوماسي على المستوي الدولي.

الفرضية الثانية أسهم تباين مصالح الدول الإقليمي والقوة الدولية وتدخلاتها في الشأن الليبي في تعقيد مسارات التسوية السياسية وأثر في طبيعة علاقات ليبيا الخارجية.

الفرضية الثالثة أسهم التفاعل بين الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية في أطالت أمد الأزمة الليبية، وأضعف قدرة الدولة على توحيد مؤسساتها، وتعزيز مكانتها في العلاقات الدولية.

الإطار العام للدراسة وحدودها

الإطار الموضوعي للدراسة

تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في تحليل الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا من خلال تناول أبرز مظاهرها وأسبابها الداخلية والخارجية

ودراسة تأثيرها على العلاقات الدولية الليبية خلال الفترة المحددة، ويركز البحث عن الانقسام السياسي والمؤسسي والتحديات الأمنية وتعدد مراكز صنع القرار ودور التدخلات الإقليمية والدولية، وانعكاسات هذه العوامل على السياسة الخارجية الليبية وعلاقات الدولة بالدول والمنظمات الإقليمية الدولية.

الحدود الزمنية للدراسة

تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في تناول تطورات الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا منذ اندلاعها مروراً بالمراحل المختلفة التي شهدتها البلاد من تحولات سياسية وصراعات أمنية وانقسامات مؤسسية وصولاً الى المرحل التي انتهت عندها الدراسة، ويأتي اختيار الإطار الزمني بهدف تتبع تطور الأزمة، وتحليل انعكاساتها على العلاقات الدولية الليبية مع التركيز على التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية للدولة وطبيعة علاقاتها بالدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

الحدود المكانية للدراسة

وتتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولة ليبيا بوصفها المجال الأساسي للبحث ومع تناول الابعاد الإقليمية والدولية المرتبطة بالأزمة من خلال دراسة أدوار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ذات التأثير في تطوراتها وانعكاسات هذه الأدوار على علاقات ليبيا الخارجية ومكانتها في المجتمع الدولي.

الحدود التحليلية للدراسة

تقتصر الدراسة من الناحية التحليلية على بحث العلاقة بين الأزمة الأمنية والسياسية الداخلية في ليبيا وتطور علاقاتها الدولية مع التركيز على تأثير الانقسام السياسي والأمني والتدخلات الخارجية في وحدة القرار السياسي والخارجي وطبيعة التمثيل الدبلوماسي ومسار العلاقات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية دون التوسع في دراسة جميع القضايا الداخلية التي لا ترتبط مباشرةً بموضوع البحث.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهجين التاريخي والتحليلي، وذلك لملاءمتها لطبيعة موضوع البحث الذي يتناول تطور الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا وانعكاساتها على العلاقات الدولية، وقد جرى توظيف المنهجين بصورة تكاملية بحيث لا يقتصر تناول الأحداث على تتبع تسلسلها الزمني، وإنما يمتد الي تفسير أسبابها وتحليل العوامل المؤثرة فيها والكشف عن نتائجها السياسية والأمنية وانعكاساتها على مواقف القوى الإقليمية والدولية.

أولاً المنهج التاريخي:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع المراحل الأساسية التي مرت بها الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا مع التركيز على التحويلات التي شهدتها بنية السلطة والمؤسسات السياسية والأمنية، وتطور الانقسام السياسي وتعدد مراكز اتخاذ القرار وما صاحب ذلك من تغيرات في طبيعة العلاقة بين الفاعلين المحليين والقوى الخارجية.

ولم يقتصر توظيف هذا المنهج على عرض الأحداث وفق تسلسلها الزمني بل استخدام لربط المراحل التاريخية بعضها ببعض، وتحديد أوجه الاستمرارية والتغير في مسار الأزمة، وتفسير الكيفية التي أسهمت بها التحويلات السياسية والأمنية في تهيئة الظروف لاستمرار الانقسام وتزايد تأثير التدخلات الخارجية، كما ساعد هذا المنهج على وضع مواقف الأطراف الإقليمية والدولية ضمن سياقاتها التاريخية والسياسية بما يتيح فهم تطور تعاملها مع الأزمة الليبية.

ثانيا المنهج التحليلي:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لفحص العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في استمرار الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا وتفسير طبيعة التفاعل بينها، وتحليل انعكاساتها على العلاقات الدولية، وتمثل ذلك في دراسة الانقسامات السياسية والأمنية الداخلية، وتعدد الأطراف الفاعلة، وضعف التنسيق بين المؤسسات الوطنية الي جانب تحليل مواقف القوى الإقليمية والدولية من الأزمة في ضوء مصالحا السياسية والأمنية والاستراتيجية.

كما وظف هذا المنهج في المقارنة بين مواقف الأطراف الخارجية وأهدافها وأدوات تأثيرها في مسار الأزمة، وتقييم انعكاسات اختلاف تلك المواقف على فرص التسوية السياسية وتوحيد المؤسسات، وامتد التحليل الى دراسة تأثير الأزمة في العلاقات الدولية من خلال بحث انعكاساتها على استقلال القرار الوطني الليبي وطبيعة علاقات ليبيا بالقوى الإقليمية والدولية ومدى ارتباط مسارات التسوية السياسية بالتوافقات الداخلية والتفاهمات الخارجية.

وقد استند التحليل الي الربط بين الوقائع والأسباب والنتائج بدلاً من الاكتفاء بوصف الأحداث او تسجيل مواقف الأطراف وذلك بهدف الوصول الي تفسير علمي للعلاقة بين الانقسام الداخلي والتدخلات الخارجية، وتحديد الكيفية التي أسهم بها تفاعلهما في تشكيل الأزمة وانعكاساتها الدولية.

ثالثا الية توظيف المنهجين في معالجة مشكلة الدراسة

تحقيقاً للتكامل بين المنهجين التاريخي والتحليلي أتبعت الدراسة مساراً يبدأ بتحديد التحولات التاريخية الأساسية في الأزمة الليبية في نشأتها واستمرارها. يلي ذلك دراسة طبيعة التدخلات الإقليمية والدولية ومصالح الأطراف المرتبطة بها، وصولاً إلى تفسير العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية وبيان انعكاساتها على العلاقات الدولية.

وقد استخدمت هذه الالية للإجابة عن تساؤلات الدراسة المتعلقة بمدى تأثير القوى الخارجية والمنظمات الدولية في مسار الأزمة ودور الانقسامات السياسية الداخلية مع استمرارها وطبيعة العلاقة بين الصراع الداخلي والتدخلات الخارجية. وبذلك لا تعامل الأزمة الدراسة باعتبارها مجموعة من الأحداث المنفصلة، بل بوصفها ظاهرة سياسية وأمنية تتفاعل فيها عوامل داخلية وخارجية وتتغير آثارها بيعاً للتحولات التي تشهدها البيئة المحلية والإقليمية والدولية.

وفي ضوء ذلك تستهدف الدراسة تقديم تفسير تحليلي لتطور الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا. وتحديد انعكاساتها على العلاقات الدولية. وصولاً الي استنتاجات ترتبط مباشرة بمشكلة البحث وأسئلته وفرضياته.

الدراسات السابقة

تناولت مجموعة من الدراسات الأزمة الليبية من عدة زوايا شملت الجدور التاريخية للصراع والانقسام السياسي، التدخلات الإقليمية

والدولية، وتداعيات الأزمة على الأمن والاستقرار في ليبيا ودول الجوار، وتعد مراجعة هذه الدراسات خطوة أساسية لتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات العلمية ذات الصلة وبينا أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين موضوع البحث.

أولا الدراسات المتعلقة بالجدور التاريخية والانقسام السياسي في ليبيا

تناولت دراسة (Grigoriadis and Kassem,2021). الأصول الإقليمية للصراع الليبي وركزت على التباينات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم الليبية ولاسيما طرابلس وبرقة وانعكاس هذه التباينات على طبيعة العلاقات بين مكونات الدولة. وتفيد هذه الدراسة في فهم الخلفيات التاريخية التي أسهمت في تشكيل البيئة السياسية الليبية وما ارتبط بها من تحديات امام بناء مؤسسات وطنية موحدة.

كما تناولت دراسة (Hamam, 2023) تعقيدات الأزمة الليبية في ضوء التفاعلات التاريخية والسياسية وضعف التحالفات الداخلية والخارجية وتغير مواقف الأطراف وفقا لتبين المصالح، وتبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح أن استمرار الأزمة لا يرتبط بعامل منفرد بل يتصل بتداخل العوامل الداخلية والخارجية وصعوبة الوصول الى توافق سياسي مستدام.

ثانيا الدراسات المتعلقة بالتدخلات الخارجية وطبيعة الصراع الليبي

ناقشت دراسة (Milkanji and Mezrani, 2022) ظاهرة حرب الوكالة في ليبيا وعلاقة المؤسسات المحلية بالجهات الفاعلة الخارجية من ظل محدودية قدرة الدولة على احتكار السلطة وأشارت الدراسة الى أن الانقسام السياسي أتاح المجال أمام تدخلات خارجية متعددة وأسهما في تحويل الصراع الي ساحة لتنافس المصالح الإقليمية والدولية وتتقاطع هذه الدراسة مع هذا البحث في الاهتمام بأثر التدخلات الخارجية في استمرار الأزمة الليبية، غير أن الدراسة الحالية تتجه الى تناول هذه التدخلات ضمن أطر أوسع يربطها بتطور العلاقات الدولية وبالتفاعل المتبادل بينها وبين الانقسامات والصراعات الداخلية.

ثالثا الدراسات المتعلقة بالآثار الأمنية والإقليمية للأزمة الليبية

تناولت دراسة (المنصوري، 2021) المعنونة (تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا: الجزائر نموذجاً) أسباب الأزمة الليبية وأثر الصراعات الداخلية وتدخلات الأجنبية في أمن دول الجوار مع التركيز على الحالة الجزائرية أبرزت الدراسة التداعيات الأمنية المترتبة على استمرار الأزمة ومنها تنامي التهديدات العابرة الحدود مثل تهريب الأسلحة والمخدرات، وأهمية تعزيز التعاون الأمني الإقليمي لمواجهة هذه التحديات.

وتفيد هذه الدراسة في توضيح البعد الإقليمي للأزمة الليبية لكنها تركز بصورة أساسية على انعكاساتها على الأمن القومي للدولة مجاورة، في حين تتناول الدراسة الحالية تأثير الأزمة الأمنية والسياسية الليبية في العلاقات الدولية بصورة أشمل مع الاهتمام بتفاعل الفاعلين المحليين والإقليمين والدوليين.

رابعا الدراسات المتعلقة بالانقسام الأمني وتعدد الفاعلين

تناولت دراسة (Badi, 2020) التي كانت بعنوان عشر سنوات من ازدواجية القطاع الأمني في ليبيا تطور الجماعات المسلحة بعد عام 2011 وأثرها في مؤسسات الدولة وبرامج الإصلاح الأمني وأبرزت نتائجها تحول بعد التشكيلات المسلحة والأجهزة الأمنية إلى كيانات تتداخل فيها مظاهر الشرعية الرسمية مع الممارسات الخارجة عن القانون الأمر الذي أضعف قدرة الدولة على توحيد مؤسساتها الأمنية.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية بالنسبة الي البحث الحالي إذ تساعد في تفسير أحد أبرز العوامل الداخلية المؤثرة في استمرار الأزمة الليبية، وتوضح الصلة بين الانقسام السياسي وتعدد مراكز القوة المسلحة وما يترتب على ذلك من أتاحه المجال امام التدخلات الخارجية وتعقيد مسارات التسوية.

الخلفية التاريخية للازمة الليبية

تتمحور الأزمة الليبية حول تاريخ طويل من التوتر والصراع الذي بدأ منذ استقلال البلاد في 1951، عندما كانت ليبيا تتسم بتنوع جغرافي وقبلي واسع النطاق، مما ساهم في تشكيل هياكل سياسية معقدة وضعف في وحدة القرار الوطني. في عقد الستينيات، شهدت البلاد انقلاباً عسكرياً بقيادة معمر القذافي، الذي أسس نظاماً استبدادياً استمر نحو أربعة عقود، واستغل موارد النفط لفرض نفوذه وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية والسياسية بما يخدم مصالح حكمه الشخصي. بعد سقوط النظام في 2011، تعرضت ليبيا لفراغ سياسي حاد، تصاعدت معه النزاعات بين الفصائل المسلحة والمتنازعة على السلطة، وتم تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ متصارعة، حيث برزت حكومتان متنافستان، واحدة في طرابلس وأخرى في طبرق، مع تداخل خيارات القوى الإقليمية والدولية في دعم كل طرف، الأمر الذي عمق الأزمة وأدى إلى تعقيد التحديات الأمنية والسياسية، تاريخياً كانت ليبيا نقطة استقطاب لمصالح متعددة، حيث استغل العديد من الأطراف الداخلية والخارجية الوضع لتحقيق أهدافها، سواء من خلال دعم ميليشيات، التمركز العسكري او التدخل الاقتصادي، مما أدى إلى تأجيج الصراعات وتدويلها. منذ بداية الانتفاضة على النظام السابق شهدت البلاد سلسلة من المحاولات الدولية لإيجاد حل سياسي واستعادة الاستقرار، لكنها فشلت في إرساء توافق شامل يضمن وحدة الدولة وسلامة مؤسساتها. ويتجذر التعقيد التاريخي للأزمة الليبية في انقسامها بين إرث استبدادي وتداخل الأجندات الإقليمية، مما يجعلها واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً في المنطقة، ويستلزم فهماً دقيقاً للتفاعلات التاريخية والصراعات المستمرة التي أسهمت في نشوء حالة من الفوضى الأمنية والسياسية المستمرة (Hamam, 2023). بالإضافة على ذلك تبدو الأزمة الليبية للمراقبين السياسيين في الظاهر إنها عصية وصعبة الفهم نظراً لتطور الأحداث السريع وفق المؤشرات المتعارف عليها، بالإضافة الي ضعف وهشاشة التحالفات الداخلية والخارجية وتغيرها باستمرار حسب المصلحة فأصدقاء اليوم قد يصبحون أعداء الغد والعكس صحيح، إلا أن الأزمة الليبية ليست مجرد تداخل العامل الداخلي مع الخارجي بل في اعتماد وتعويل العامل الداخلي على الخارجي بشكل كلي. حيث أن معظم الفاعلين المحليين الليبيين لا يعطون الثقة في المفاوض الليبي ويرون أن الحل للأزمة الليبية لابد أن يكون من العامل خارجي، عكس الحروب التي كانت بعد الحرب العالمية الثانية وهي الحروب الاهلية 63 العالمية ومنها 47 في دول العالم الثالث (Safak, 2025) .

مفهوم الأزمة

يعود مفهوم الأزمة الي عهد الإغريق في القرن الرابع وتعني حالة اضطراب مفاجئة ولحظة حاسمة تمس توازن نظام ما (سياسي، اقتصادي، اجتماعي)، ويؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار وتتطلب استجابة عاجلة لتجنب تفاقم العواقب. كما تتميز الأزمة غالباً بالمفاجأة والغموض في المعلومات وكذلك وجود تهديد واضح، ويمكن ان تكون الأزمة نقطة التحول الحرجة. علاوة على ذلك تم استخدام هذا المصطلح خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر تستخدم للدلالة على حدوث تطور حاسم في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول. (العيسوي، 2015).

بالإضافة الي أن مفهوم الأزمة في اللغة العربية هو الشدة في الأمر والشدة في العيش والضيق الشديد كما أنها تعد نقطة تحول الى الأفضل أو الأسوأ أو وقتاً عصيباً وهي لحظة حاسمة إي وضع وصل الى مرحلة حرجة. (بكر، 2007).

وعندما يصرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأن "الجفرة تعد خط أحمر" وأن القوات المصرية جاهزة للقتال صار أمراً ضرورياً، فهذا يعني ان التدخل المصري في ليبيا بات مطروحاً لحماية امن مصر القومي. وهنا نستشعر حجم التدخل الإقليمي في الشأن الليبي. وعلاوة على ذلك أشار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في معرض رده أن محاولات السيطرة على العاصمة فشلت، وأن العاصمة الليبية طرابلس تعد خطاً أحمر وإن الحكومة الجزائرية مستعدة للتدخل لغرض منع سقوط طرابلس، حينها ندرك أن الاستراتيجية الأمنية الجزائرية مرتبطة بالوضع الليبي، وقبل التعمق أكثر لفهم الكيفية التي تؤثر بها التدخلات الدولية على تمديد الأزمة في ليبيا، نجد اعتماد التدخلات الدولية على نظرية زعزعة الاستقرار وتظهر هذه النظرية عند تفسير السياسة الخارجية للدول.

الانقسام السياسي في ليبيا

نتيجة التحولات في المواقف السياسية التي تشهدها الساحة العالمية، يظهر مفهوم الانقسام السياسي ويعد أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، حيث يشار الي هذا المصطلح بأنه عبارة عن التباين في الآراء والمواقف بين الأفراد والجماعات داخل الدولة سواء كانت في المسائل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المختلفة. (الخميسي، 1999).

بعد انتهاء ثورة 17 فبراير ظهرت تصفية الحسابات والتارات القديمة لدى المجتمع الليبي، وسقوط الدولة في دائرة الفوضى والاضطرابات الأمنية، وانتشار الحركات المسلحة خارج نطاق الدولة والإرهاب، وبرزت معها النعرات القبلية والمناطقية التي كانت غائبة عن الدولة طالت أربعة عقود من الزمن في فترة حكم نظام القذافي، كما ظهر التنافس بين أقاليم الغرب والشرق الليبي على السيادة والمكانة كما طرحت قضية انفصال ولاية برقة. (رستم، 2020).

بالإضافة الي ذلك تزايد دور البعد القبلي والانخراط في الممارسات السياسية الذي كان من المفترض أن تقوم به او تلعبه الأحزاب السياسية والتي تم أقصائها في نظام القذافي. وبالتالي كان هناك وجود للمصالح الشخصية والقبلية أكثر من غيرها. (بوشوشة ومدوني، 2021).

وفي خضم الأحداث التي شهدتها ليبيا، لابد من فهم أعمق للمسببات التي كانت وراء تطور الأزمة ووصولها الي هذا الحد. في أعقاب انتهاء ثورة 17 فبراير وبعد ما اصدر المجلس الانتقالي الإعلان الدستوري في مدينة بنغازي (03-08-2011)، كدستور مؤقتاً للبلاد وتعمل من خلاله المؤسسات الي حين استفتاء الشعب علي الدستور وحدد فيها ان طرابلس هي العاصمة وتشكل حكومة انتقالية خلال 30 يوماً، كما عد ان المجلس الوطني الانتقالي أداة سياسية وهي السلطة الحاكمة في الدولة ومن مهامها تعيين الحكومة لتسير الاعمال، وإن المدة الانتقالية الي انتخابات المؤتمر الوطني لا تتجاوز 240 يوماً من اعلان السيطرة الكاملة علي التراب الوطني، وخلال 90 يوماً الأولي من عمل المجلس الوطني الانتقالي علي المواضيع التالية:

1- إعداد قانون ينظم عمل انتخابات المؤتمر الوطني.
2- تسمية رئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات.
3- أن يدعو المجلس إلى انتخابات المؤتمر الوطني العام. (عتمي، 2020).

وبعد فشل وساطة الأمم المتحدة في حل أزمة الانقسام السياسي قدم مبعوث الأمم المتحدة لليبيا "طارق ديمتري" استقالة في 11-08-2014. وعقبها تم تعيين الاسباني برناردينو ليون في شهر سبتمبر 2014 وبدأت المحادثات من قبل البعثة الأممية المستهدفة بإيجاد حل للانقسام السياسي. واستمرت هذه المباحثات تقريباً 20 شهراً وانبثق منها أتفاق الصخيرات بالمغرب لأنهاء الانقسام السياسي وإيقاف الصراعات العسكرية بين الأطراف الداخلية المتناحرة، وتم الإعلان عن تشكيل مجلس رئاسة وزراء لحكومة الوفاق الوطني المكون من تسعة أعضاء ورئيس وخمسة نواب وثلاثة وزراء دولة، وأسندت إليه المهام ومن ضمنها تسمية بقية أعضاء الحكومة من خلال التشاور والتفاوض مع أعضاء لجنة الحوار السياسي الليبي في مدة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ التوقيع والتصديق على وثيقة الاتفاق السياسي. (العاتي وأبو حجر، 2020).

في أبريل 2019 أطلقت قوات ما يعرف باسم الجيش الوطني الليبي هجوماً عسكرياً باتجاه العاصمة طرابلس مقر حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً في عملية عسكرية سميت "الفتح المبين" بعد نجاح العمليات العسكرية في الشرق والجنوب مما مهد له الطريق للاتجاه الي العاصمة لمحاولة بسط السيطرة على المؤسسات المركزية ومفاصل الدولة. ونتيجة لهذا الصراع أدى الوضع الي تحالف غير مسبوق بين قوات الزنتان وقوات مصراته مع إنها كانت متصارعة بالأمس القريب، واجتمعت صفوفهم ضد الهجوم على العاصمة لأنه تهديد لمسار الدولة المدنية، وتم الالتحاق بهذا التحالف التشكيلات المسلحة المتمثلة في زليتن والزاوية وزوارة وجبل نفوسة والأمازيغ لتشكل الحصن المنيع للعاصمة والوقوف ضد تحقيق الفوز العسكري لصالح قوات الجيش الليبي. (بي بي سي، 2020). وتزامناً مع هذا الوضع وقعت حكومة الوفاق الوطني اتفاقية أمنية وعسكرية مع تركيا في أواخر 2019 مما مهد دخول القوات العسكرية التركية الي ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني، وفي المقابل أعلنت مصر استعدادها للتدخل العسكري ودعم قوات الجيش الليبي بعد التفويض الصادر من مجلس النواب في طبرق.

الأمر الذي ساهم وزاد من تعميق الانقسام السياسي والعسكري ورسخ وجود قطبين متصارعين كل منهم يحظى بدعم وتأييد إقليمي واضح (قناة الجزيرة، 2019). وبهذا استمرت الصراعات الي أكتوبر 2020 حيث تم التوصل الي أتفاق وقف أطلاق النار في جنيف برعاية منظمة الأمم المتحدة، وهو ما شكل منعطفاً في مسار النزاع مما مهد لبدء عملية حوار سياسي موسع في 2021/02/05، حيث نتج عن هذا الحوار تعيين "عبدالحميد محمد الدبيبة" رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية ومجلساً رئاسياً ثلاثياً، غير أن هذا المسار سرعان ما تعرقل بسبب وجود خلافات جوهرية بين مراكز صنع القرار ولا سيما بين مجلس الدولة ومجلس النواب، حيث لم يتم التوافق فيما بينهم على القوانين الانتخابية وعلى شروط الترشيح مما ادى الي عرقلة الانتخابات في الموعد المحدد لها، ونتج عن هذا الإلغاء للانتخابات منعطفاً حاداً في مسار الأزمة. (قناة فرنسا 24، 2022).

العناصر الداخلية الفاعلة في القضية الليبية

أن الصراع المستمر بين الفاعليين السياسيين من أجل بسط السيطرة واكتساب الشرعية هو العائق الرئيسي في إيجاد حل سياسي سلمي للقضية باعتبار إن كل طرف من هذه العناصر يعد نفسه الكيان السياسي الشرعي للبلاد. بالإضافة إلى ذلك تحاول الميلشيات المسلحة تعزيز نفوذها من خلال الدعم العسكري للجهات الفاعلة في الصراع السياسي علي السلطة (Stephen, 2012). ويمكن تحديد العناصر الفاعلة في السياسة الداخلية في ليبيا:

المؤتمر الوطني العام: يعد هذا المؤتمر السلطة التشريعية التي تم انتخابها في 2012 (Dirk, 2012). وشكلت حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة "خليفة الغويل" ولم تتحصل على اعترف دولي من المجتمع الدولي (Mary and Toaldo, 2016). بالإضافة الي ذلك تم استبدال هذه الحكومة بحكومة الوفاق الوطني نتيجة الي اتفاق الصخيرات بدعم من قوات داخلية على سبيل المثال:

قوات فجر ليبيا: عملت هذا القوات بهدف السيطرة على العاصمة ومطارها، كما كان لها دور مهم وحيوي في عرقلة الشرعية وتسليم السلطة التشريعية الجديدة المتمثلة في مجلس النواب بسبب خسارة قيادين هذه القوات مقاعدهم في مجلس النواب مقارنة بالمؤتمر الوطني العام، بالإضافة إلى ذلك رفضت الحكومة المنتجة في شرق البلاد "حكومة عبد الله الثني" وأقرت بأن المؤتمر الوطني العام هو السلطة التشريعية الوحيدة في ليبيا (BBC, 2016).

قوات درع ليبيا: تعد من ضمن القوات غير نظامية ولها انتشار واسع في جميع أنحاء البلاد كما انه تم تقسيم هذه القوات الي مجموعات لغرض السيطرة على الأماكن الحيوية على سبيل المثال السيطرة على مطار براك الشاطئ الذي يبعد عن العاصمة تقريباً 700 كيلومتر (BBC, 2016).

القبيلة ودورها في الانقسام السياسي في ليبيا: لعبت القبيلة دوراً محورياً في تشكيل الانقسام السياسي بعد 2011 ويمكن فهم هذا الدور من الخلفية التاريخية لليبيا وضعف الدولة وطبيعة الصراع القائم على السلطة، حيث تعد القبيلة دائما وحدة سياسية واجتماعية وعنصراً أساسياً في ليبيا خاصة في ظل غياب الدولة المركزية القوية. كما أن النظام السياسي السابق في ليبيا تعامل مع القبائل بازدواجية همشها رسميا ولكنه اعتمد عليها عملياً عبر سياسية "فرق تسد" والتحالفات القبلية مما ساهم في احتفاظها بالقوة الاجتماعية رغم ضعف المؤسسات الرسمية. (التير، 2013).

ونتيجة لانعدام المؤسسات الأمنية الفاعلة أصبح الانقسام السياسي في ليبيا أكثر عمقاً وتعقيداً، فقد تحول من خلاف سياسي قابل للحل الي صراع على السلطة مدعوم بقوة المسلحة، وبهذا تلجأ القبائل إلى العمل لتشكيل ميليشيات لحماية مناطقها نتيجة تداخل عوامل اجتماعية وأمنية وسياسية خاصة في ظل ضعف الدولة. بينما قد يسهم هذا في تحقيق نوع من الاستقرار المحلي، إلا أنه يؤدي أيضا إلى تعقيد المشهد الأمني الوطني، حيث تتنافس هذه الميليشيات مع الحكومة، كما تواجه القبائل تحديات عديدة منها النزاعات البينية التي قد تؤدي إلى تفشي الصراعات وتفكيك النسيج الاجتماعي، بالإضافة إلى تحديات الدولة الحديثة مما يؤدى الي تتعارض الولاءات القبلية مع جهود القائمة لتعزيز الحكم الرشيد. (الشيخ، 2014).

الميليشيات المسلحة: كما أن من أحد أسباب الداخلية للانقسام السياسي في ليبيا هو انتشار الميليشيات المسلحة التي أسهمت في فشل المراحل الانتقالية المتعددة منذ سقوط النظام السياسي عام 2011، التي نشأت أساساً من فصائل الثوار وهي تتحكم حالياً في مناطق واسعة خاصة في الغرب والشرق، وتتنافس على النفوذ والموارد المالية مثل عائدات النفط والتهريب والاتصالات وفشل الدولة في نزع السلاح الذي كان السبب الرئيسي في تعطيل بناء مؤسسات مركزية قوية، مما أطال أمد الفوضى الأمنية والسياسية في ليبيا. (الصواني، 2013).

حيث تفاقم الصراع الأهلي في ليبيا نتيجة لتزايد التدخلات الإقليمية والدولية التي بدأت بالميليشيات صغيرة خلال الثورة، لكن مع دعم الحكومات الانتقالية بالمال لها المتمثل في رواتب ومكافأة أدى الي تضخم في أعدادهم بحلول 2013. كما أن قادة الميليشيات استفادوا من الفساد والاقتصاد غير الرسمي مثل السيطرة على الحدود والموانئ مما جعلهم يرفضون التفكك أو الاندماج في الجيش الوطني. بالإضافة الي فشل المراحل الانتقالية المتعاقبة مثل حكومة الوحدة الوطنية في استيعاب المقاتلين أو أجراء انتخابات بسبب الضغوط من المليشيات على السياسيين وانقسام النخب. (نوفل وأخرون، 2017)

ومع استمرار هذا الانقسام السياسي أصبحت ليبيا ساحة لصراع لتسوية النزاعات متعدد المستويات الإقليمية والدولية، وتداخل فيه البُعد المحلي مع الخارجي والبعد السياسي مع العسكري، مما أفضى إلى واقع مفتوح أمنياً ومشلول سياسياً على احتمالات التجاذب والعنف، وهو ما شكل بيئة صعبة ومعقدة أمام جهود الوساطة الدولية لإعادة بناء الدولة وتوحيد مؤسساتها السياسية والعسكرية. (عمر، 2014)

الموقع الجغرافي لليبيا

ليبيا بموقعها الاستراتيجي الذي يطلع على البحر الأبيض المتوسط وحلقة وصل بين القارة الأفريقية والقارة الأوروبية حيث تعد ليبيا من الدول الكبري في المساحة بالقارة الأفريقية والذي ادى الي تحديات كبيرة لليبيا من ناحية الجيوسياسية، وهذا الموقع أسهم كثيراً في تفاقم الازمة الأمنية والسياسية في ليبيا بعد سقوط النظام السياسي في ليبيا عام

2011، كما أن المساحات الشاسعة والصحراء الكبري ساهمت في عدم السيطرة الكاملة على الحدود المترامية مما ادى الي انتشار الجريمة المنظمة والتهريب والجماعات المسلحة خارج المؤسسة العسكرية، وبهذا سمح في انتشار المهاجرين غير الشرعيين ونتجه عنه الفوضى الأمنية. (أبونحل، 2013).

بالإضافة إلى ذلك تعتبر إطلالة ليبيا على البحر الابيض المتوسط جعلتها ممرا حيوياً يربط بين القارتين افريقيا واسيا للتجارة والهجرة غير الشرعية. مما جذب التدخلات خارجية سواء من القوى الإقليمية او الدولية التي تسعى للسيطرة على مواردها النفطية وكذلك موقعها الجيوسياسي، كما أن الصراع على طرابلس وهي العاصمة الغربية بداية الى تقسيم المؤسسات السيادية بين فصائل مدعومة خارجياً. وفيما يخص المنطقة الشرقية التي تحتوي على الحقول النفطية والصراعات القائمة فيها أثر على الثروة والدخل، بينما المنطقة الجنوبية وبوجود الصحراء الشاسعة والغنية عرضة للتهريب والجريمة المنظمة والقبائل المتناحرة على السطلة وبسط النفوذ ونتيجة للصراعات في هذه المناطق عززت الانقسام الجغرافي محولاً ليبيا الى ساحة صراع جيوبوليتكي.

جدول 1: المو اقف الرئيسية من الفاعلين الدوليين في الشأن الليبي

الفاعل الإقليمي والدولي	الدعم الرئيسي	وصف التدخل السياسي	وصف التدخل الامني	الأسباب وراء ذلك
تركيا وقطر	حكومة طرابلس	من خلال التنسيق المشترك بينهما والدعم المالي والسياسي لغرض تعزيز الشرعية الدولية ودعم المسار الامني	تم تمديد الوجود العسكري لتركيا لغرض التعاون. اما قطر فالدعم يكون سياسياً ومالياً لبسط النفوذ الأمني.	يرجع السبب الي التحديات الإقليمية والمصالح المشتركة بين ليبيا وتركيا وقطر وبتعزز ذلك بالدعم السياسي والعسكري والاستراتيجي.
روسيا ومصر	حفتر وحكومة الشرق	أن الدولتين تدعم الحكومة في الشرق وقوات حفتر فان روسيا تسعي لتعزيز نفوذها الجيوسياسي في البحر الأبيض المتوسط عن طريق ليبيا في حين أن مصر ترى استقرار القاهرة من ضمان امن حدودها ومكافحة الإرهاب.	تدعم روسيا قوات حفتر عسكريا بطريقة غير مباشرة عن طريق مجموعات فاغنر لتعزيز نفوذها في شمال أفريقيا، كما أنها تحافظ على الحوار مع الحوكمة في طرابلس. بينما مصر تدعم عسكرياً ولوجستياً من خلال تزيد الأسلحة رغم حظر من الأمم المتحدة ولكن نظرة مصر تحقيق الامن المشترك ومنع انتشار الميليشيات الإرهابية.	ان التنسيق والتعاون المشترك بين روسيا ومصر في دعم الحكومة الليبية وقوات حفتر لمواجهة النفوذ التركي في الغرب بالإضافة الي المصالح المشتركة المتمثلة في الاستقرار الأمني والسيطرة والتحكم في الموارد كما أن النفوذ السياسي في ليبيا معتمد على روسيا عسكريا ومصر لوجستياً ولكن مصر متخوفة من التمدد الروسي الزائد في ليبيا.
الاتحاد الاوروبي	عدم الانحياز مع التركيز على الهجرة غير الشرعية	قامت بعملية الوساطة المتمثلة في مؤتمرات بليرمو وباريس وبرلين لكي يتم دعم الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة كما ساهم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات إنسانية و اقتصادية والدعم بوقف إطلاق النار وإنهاء التدخلات الخارجية لتعزيز السيادة الليبية.	لم يتدخل الاتحاد الأوروبي امنياً في ليبيا بعد **2011**. ولكن قدم تدريبات امنية لغرض إدارة الحدود كما قام بعملية إيريني في **2020** بشأن مر اقبة تدفق الهجرة والنفط.	السبب الرئيسي وراء تدخل الاتحاد الأوروبي في الشؤون السياسية والأمنية لليبيا الهدف الأساسي ينطلق من المصالح الاستراتيجية التي ترتبط بالاستقرار الإقليمي والدولي بالإضافة الي التهديدات المباشرة للحدود الجنوبية.
الولايات المتحدة الامريكية	غير واضحة مع رئاسة ترامب	سعت أمريكيا الى القضاء على الأنظمة السياسية المعادية للسياسة الامريكية ومن ضمنها ليبيا بسبب التحدي لمصالحها النفطية والاقتصادية.	ركزت أمريكيا على مواجهة التهديدات الإرهابية بالإضافة الى ضربات داعش **2016** المتواجدة في سرت. السبب الرئيسي منع انتشار الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة في منطقة غنية بالموارد مثل ليبيا.	السبب وراء تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الأمنية والسياسية لغرض تأمين تدفق النفط علاوة على ذلك تسعى أمريكيا الحفاظ على النفوذ الإقليمي في شمال أفريقيا ضد روسيا بدأ في **1986** وتصاعد **2011** عبر قيادة الناتو فجر الأوديسا واستمرار ضربات ضد داعش.

المصدر: أعداد الباحث 2026

التحليل النقدي للمو اقف الدولية وآليات تأثيرها في الأزمة الليبية

يكشف تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) المتعلق بالمواقف الرئيسية للفاعلين الإقليميين والدوليين تجاه الأزمة الليبية، عن تعدد دوافع التدخل الخارجي وتباين أولوياته الإستراتيجية، الامر الذي يعكس تعقد البيئة السياسية والأمنية المحيطة بالأزمة. ولا تقتصر دلالة هذه البيانات على رصد مواقف الدول وتحديد طبيعة التفاعلات بين المصالح الخارجية والانقسامات الداخلية ومدى انعكاساتها على مسارات الصراع وفرص التسوية السياسية. ومن تم فإن فهم أثر التدخلات الخارجية يقتضي الانتقال من الوصف المباشر للمواقف إلى تحليل الآليات التي يتم من خلالها التأثير في موازين القوى الداخلية وفي أنماط التفاعل بين الفاعلين الدوليين.

وفي هذا السياق تتمثل إحدى أبرز آليات التأثير في الدعم السياسي والعسكري للأطراف المحلية المتنافسة إذ إن ارتباط بعض القوى المحلية بمصادر دعم خارجية مختلفة قد يسهم في إعادة تشكيل موازين القوى، ويؤثر في حسابات الأطراف بشأن التفاوض وتقديم التنازلات، كما أن استمرار هذا الدعم، في ظل غياب مؤسسات أمنية موحدة وقادرة على احتكار استخدام القوة، قد يعزز قدرة الأطراف المتنافسة على المحافظة على مواقع نفوذها، ويحد من فاعلية الجهود الرامية إلى بناء توافق سياسي شامل. وبذلك لا يقتصر تأثير التدخل الخارجي على تعزيز القدرات المادية للأطراف المستفيدة، بل يمتد الى التأثير في سلوكها السياسي وفي طبيعة التوازنات التي تحكم مسار الأزمة.

وتتجلى آلية أخرى في تدويل الأزمة وتحويلها الي مجال للتنافس على

التدخلات الخارجية الفاعلة في القضية الليبية

بعد سقوط النظام الليبي في 2011 شهدت ليبيا تدخلات خارجية فاعلة أسهمت في تأصيل الأزمة الامنية والسياسية شملت هذه التدخلات أطرافاً إقليمية ودولية متعددة الاهداف والاستراتيجية والاقتصادية. فالتدخلات العسكرية المباشرة كانت بقيادة حلف الناتو في 2011 استمرت هذه التدخلات عبر دعم المليشيات وأطراف محلية بالتمويل والاسلحة على سبيل المثال في الغرب الدعم من تركيا وقطر لحكومة الوحدة الوطنية في حين أن في الشرق الدعم من مصر والامارات لقوات الجيش الوطني. (فتحي واخرون، 2024). أما فيما يخص التدخلات السياسية والدبلوماسية كان الدعم من روسيا عن طريق مرتزقة فاغنر، كما فرضت ايطاليا وفرنسا ضغوطاً دبلوماسية متضاربة لغرض خلق تحلف وتعطيل العمليات الاممية مثل اتفاق الصخيرات الذي أسهم في تعميق الازمة وتفاقم الانقسام بين الغرب والشرق ليبيا (احميده، 2020).

المصالح والنفوذ الاستراتيجي. فقد أدى تداخل الاعتبارات المحلية مع الحسابات الإقليمية والدولية الي تجاوز الصراع حدود التنافس الداخلي على السلطة، ليصبح مرتبطاً بقضايا أوسع تشمل الأمن الإقليمي، والنفوذ الجيوسياسي، والموارد الاقتصادية، والموقع الاستراتيجي لليبيا، ويترتب على هذا التداخل تعدد الأطراف المؤثرة في مسار الأزمة، الأمر الذي يجعل فرص التسوية مرتبطة، الي جانب التوافق الداخلي، بطبيعة العلاقات بين القوى الخارجية ومدى تقارب مصالحها، ومن هذا المنظور فإن تضارب مصالح الخارجية قد يشكل أحد العوامل التي تعوق تنسيق الجهود الدولية وتحد من قدرتها على دعم تسوية سياسية مستدامة.

كما يمكن رصد آلية تأثير ثالثة تتمثل في انعكاس تباين المصالح الدولية على مسارات الوساطة والتسوية السياسية. فاختلاف مواقف الدول المتدخلة بشأن ترتيبات السلطة ومستقبل المؤسسات الأمنية والسياسية قد يؤدى الي تباين أولويات التسوية، ويؤثر في فرص تنفيذ الاتفاقات.

تأثير الأزمة الليبية على العلاقات الدولية

أدت وجود الأزمة الليبية الي خلق نوع من عدم الاستقرار في العلاقات الدولية حيث تؤدى هذه الأزمة الي توترات جيوسياسية واقتصادية وتغير في ميزان القوي. بالإضافة الي ذلك تحول الأزمة الليبية منذ 2011 الي تدويل الصراع بين المتنافسين على بسط السيطرة وتحويل ليبيا الي ساحة لتسوية النزاعات بين القوى الإقليمية والدولية. مما كان له دوراً في زعزعة الأمن الإقليمي. وتفاقم ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل والصحراء كما تتغير تحالفات الدول المجاورة حسب المصلحة الشخصية لها. كما أن التدخلات الخارجية في الشأن الليبي أسفرت عن استقطاب حاد وتدخل عسكري مباشر الذي ادي الي عرقلة الجهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع القائمة بالطرق السلمية. (العلوي، 2020).

اهم وأبرز التأثيرات الليبية على العلاقات الدولية- :

توتر العلاقات بين القوى المتداخلة

إن التوتر الناتجة من هذه القوى المتداخلة في الأزمة الليبية بسبب الصراع القائم على المصالح جيوسياسية واقتصادية عميقة، حيث أن ليبيا تحولت لساحة التنافس الدولي على هذه المصالح منذ سقوط النظام السياسي عام 2011 هذا التوتر يعيق إي نشاط لغرض تسوية سياسية شاملة لليبيا بسبب التدخلات المباشرة لأطراف محلية متعارضة فيما بينها والدعم العسكري. (القايدي، 2023).

طبيعة القوى المتداخلة في ليبيا

تعد كلاً من الازمة الأمنية والسياسية في ليبيا من أكثر الأزمات تشعباً وتعقيداً في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط ليس بسبب تداخل الفاعلين المحليين فيما بينهم بل الأن الدولة الليبية أقليماً لمنافسة القوي الإقليمية والدولية وهذه المنافسة تؤثر بشكل مباشر على العلاقات الدولية بالمنطقة. وبعد الإطاحة بالنظام السياسي في ليبيا تحولت جذرياً في البنية السياسية إذا ساهم الفراغ السلطة حين ذاك الي صعود كيانات متنافسة كانت متوزعة بين الغرب والشرق، ولم يقف هذا على هذا التنافس فقط بل امتداد ليشكل تحدياً جوهرياً امام أصحاب صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية مما أدى الى أضعف التمثيل الدبلوماسي سواء في الصعيد الإقليمي او الدولي. (القايدي، 2023).

حيث تتمثل القوى المتداخلة في ليبيا الى ثلاث مستويات محلية، إقليمية، دولية.

القوى المحلية: تشمل حكومات متنافسة المتمثلة في حكومة الوفاق الوطني في الغرب وحكومة المؤقتة في الشرق حيث يظهر الواقع الحالي توازنا ضعيفاً بين الفواعل المحلية المسلحة مع استمرار الانقسام السياسي بينهما، مما يؤدي الى تنوع مراكز القوة الفعلية بين سلطتين سياسيتين المتمثلة في الغرب والشرق ونخب اقتصادية تعمل جميعها علي استقرار الأوضاع ولمصالحها الشخصية لكلا منها في ظل غياب سلطة موحدة وكاملة للدولة، بالإضافة الى ذلك فإن المليشيات المسلحة وكذلك الكيانات مدنية والقبلية هي التي تتحكم في مناطق نفوذها وعلى الأرجح تتحصل على الدعم المستمر من جهات إقليمية أو دولية بحسب المصالح والولاءات. (شيطر، 2022).

القوى الإقليمية: تعد الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا ذات دوراً حاسم حيث تتداخل المصالح بين القوى المحلية والقوى الإقليمية وهذا التداخل يؤثر على العلاقات الدولية من خلال النفوذ الجيوسياسي والموارد، حيث تعد القوى الإقليمية والتي كانت من ضمنها قطر والأمارات أول الدول المتنافسة على تحقيق وبسط نفوذها في ليبيا حيث كانت تدعم في الفواعل المحلية بالسلاح والمال ، حيث يرجع السبب وراء وجود الإماراتي في ليبيا الي العوامل الاقتصادية وعملت الأمارات علي وضع استراتيجيات منذ بداية الأزمة من خلال الاهتمام بي الموانئ الليبية والعمل على بسط السيطرة والنفوذ عليها لكي جزاء من مشروع الحزام وكذلك الطريق الذي تسعى الصين الي إنجازه بالإضافة الي أن الأمارات اهم الشركاء مع تطورات النظام الدولي الجديد. (الصوافي، 2020).

القوى الدولية: تعد التدخلات الخارجية دعمت فصائل وتيارات عن طريق تحالفات السياسية او إمدادات الدعم العسكري مما حول ليبيا الي ساحة النفوذ الدولي وإدارة لسياسات الخارجية متضاربة. هذا السبب كان وراء زيادة الاستقطاب وعرقلة جهود الحلول السياسية الوطنية. حيث ان هذه التدخلات الخارجية أدى الي وجود أشكالا متعددة: التمويل، ودعم ساسي، وتسليخ غير مباشرة، وتنافس دبلوماسي بين الأطراف القوى السابقة ألي أن هذه التدخلات كانت السبب الرئيسي وراء عدم تسوية هذه الازمة لان الأطراف الخارجي كلا طرف يدعم فاعلاً أو مسارهما أسهم في عمق الانقسام الداخلي. (القزاز، 2026).

النتائج:

في ضوء دراسة الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا وتحليل تفاعلاتها الداخلية والخارجية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تسعى الي تفسير طبيعة الأزمة والعوامل المؤثرة في استمرارها وانعكاساتها على العلاقات الإقليمية والدولية وذلك على النحو الآتي:

اولاً نتائج اختبار فرضية تأثير التدخلات الإقليمية والدولية

تشير النتائج الدراسة إلى أن تأثير التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية لا يرتبط بمجرد وجودها، وإنما يتحدد بطبيعة أدواتها ومدى ارتباطها بمصالح الأطراف المتداخلة وانعكاساتها على موازين القوى المحلية، فالدعم السياسي والعسكري الذي تتلقاه الأطراف الليبية من جهات

خارجية يمكن أن يعزز قدرتها التفاوضية والميدانية، لكنه قد يقلل في الوقت نفسه من حوافز التوصل الي تسوية إذا ظنت تلك الأطراف أنها قادرة على تحسين مواقعها خارج أطر التفاوض.

وقد اتضح أيضاً عن وجود علاقة بين تضارب مصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين وصعوبة تنسيق الجهود الرامية الي تسوية الأزمة. ولا يتمثل الإشكال في تعدد المبادرات الدولية بحد ذاته، بل في مدى توافق أهدافها مع مصالح الأطراف الليبية ومدى قدرة الجهات الراعية لها على دعم تنفيذ الاتفاقات وتحويلها الي ترتيبات سياسية وأمنية مستقرة.

ونتيجة لذلك، فإن فرضية تأثير التدخلات الخارجية تحظي بتفسير تحليلي أكثر دقة عندما ينظر إلى هذه التدخلات بوصفها عوامل تتفاعل مع البيئة الداخلية للأزمة لا بوصفها سبباً منفرداً وكافياً لاستمرارها. ويتطلب الحكم النهائي على هذه الفرضية مقارنة حالات التدخل المختلفة بالأدلة التاريخية والسياسية التي يعرضها البحث.

ثانياُ نتائج اختبار فرضية تأثير العوامل الداخلية

توضح الدراسة أن الانقسام السياسي وتعدد مراكز القوة يمثلان عاملين مؤثرين في إضعاف قدرة الدولة الليبية على توحيد مؤسساتها الأمنية والسياسية، ويظهر أثر ذلك في صعوبة بناء سلطة تنفيذية موحدة، وتنسيق القرارات الأمنية، وضمان تنفيذ التفاهمات السياسية على امتداد الأراضي الليبية.

ولا يمكن تفسير استمرار الأزمة من خلال التدخلات الخارجية وحدها، إذ أن الانقسامات الداخلية وتباين مصالح القوى السياسية والأمنية المحلية، أسهما في تشكيل بيئة تسمح باستمرار التنافس على السلطة والنفوذ. ومن تم فأن معالجة العامل الداخلي تقتضي بحث قدرة المؤسسات على احتواء الخلافات، وتوحيد مراكز اتخاد القرار، وبناء توافق سياسي قابل للتنفيذ بدلاً من الاكتفاء بالدعوة العامة الي المصالحة الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية العامل الداخلي في تحديد مدى قدرة ليبيا على الاستفادة من المبادرات الدولية فوجود مبادرات للتسوية لا يضمن نجاحها ما لم تتوافر إدارة سياسية لدى الأطراف المحلية، واليات مؤسسية لتنفيذ الاتفاقات وتفاهمات بشأن إدارة السلطة والموارد والمؤسسات الأمنية.

ثالثاً اختبار العلاقة بين العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

تشير نتائج التحليل الي ان العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية تتسم بالتفاعل المتبادل فالانقسام الداخلي يتيح فرصاً أوسع امام القوى الخارجية للتأثير في مسار الأزمة. في حين يمكن للدعم الخارجي المقدم إلى أطراف محلية متنافسة أن يعزز اختلال موازين القوى ويزيد من صعوبة الوصول إلى توافق وطني، وتكمن أهمية هذه النتيجة في انها تفسر الأزمة باعتبارها عملية تفاعلية، ليست مجرد مجموعة الأحداث السياسية والأمنية المنفصلة.

كما يتضح أن تأثير التدخلات الخارجية يختلف باختلاف السياق الداخلي الذي تحدث فيه، فالتدخل نفسه قد يسهم في دعم مسار سياسي في ظروف معينة، بينما يؤدى في ظروف أخرى إلى تعميق التنافس، تبعاُ لطبيعة الأطراف المستفيدة منه. ومدى توافقه مع مسارات التسوية والقدرة على تحويل الدعم الخارجي الي ترتيبات مؤسسية ومستقرة.

وتكشف هذه العلاقة عن محدودية المقاربات التي تعالج الأزمة من خلال التركيز على أحد طرفيها فقط، إذ أن تفسير استمرار الأزمة يتطلب الجمع بين تحليل مصالح القوى الخارجية، وبنية الانقسام الداخلي، وآليات تأثير كل منهما في الآخر، ونتيجة لذلك فأن فرض التسوية ترتبط بمدى القدرة على تقليص دوافع التدخل التنافسي، وتعزيز التوافق الداخلي، وبناء مؤسسات قادرة على تنفيذ الاتفاقات السياسية والأمنية.

رابعاً نتائج انعكاسات الأزمة الليبية على العلاقات الدولية

لم يقتصر آثار الأزمة الليبية على المجال الداخلي، بل امتدت إلى العلاقات الإقليمية والدولية من خلال تباين مواقف الدول تجاه مستقبل التسوية السياسية، وتداخل المصالح المرتبطة بالأمن والطاقة والهجرة ومكافحة الإرهاب، وقد جعل هذا التداخل من الملف الليبي مجالاً للتنافس والتنسيق الدولي في آن واحد، وفقاً لاختلاف مصالح الأطراف وأولوياتها.

وتوضح الدراسة أن تعثر التسوية الليبية يؤثر في فاعلية الجهود الدولية الرامية إلى إدارة الأزمات الإقليمية، ويبرز التحدي المتمثل في التوفيق بين المصالح الوطنية للدول المتدخلة ومتطلبات الاستقرار داخل ليبيا، ومن تم فإن تقييم الدور الدولي لا ينبغي أن يستند إلي عدد المبادرات أو التصريحات السياسية فحسب، بل إلي مدى إسهامها في تقليل الانقسام، ودعم تنفيذ الاتفاقات، وتعزيز وحده المؤسسات الليبية.

الخلاصة:

تخلص الدراسة إلى أن الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا لا يمكن تفسيرها بعامل منفرد، وإنما تتشكل من تفاعل الانقسامات الداخلية مع المصالح والتدخلات الخارجية. وتتمثل الأهمية التحليلية لهذا الاستنتاج في إبراز الآليات التي تربط بين العاملين، ولا سيما تأثير الدعم الخارجي في موازين القوى المحلية، وتأثير الانقسام الداخلي في فرض نجاح المبادرات الدولية.

ونتيجة لذلك فإن تجاوز الأزمة يتطلب مقاربة متكاملة تجمع بين معالجة الانقسام السياسي، وتعزيز وحدة المؤسسات الأمنية، وتوسيع قاعدة التوافق الوطني، وتوجيه الجهود الدولية نحو دعم تسوية قابلة للتنفيذ. غير أن فاعلية هذه المقاربة تظل مرتبطة بتوافر أدلة عملية على مدى استعداد الأطراف المحلية والخارجية لتغير أنماط تعاملها مع الأزمة، وهو ما ينبغي أخده في الاعتبار عند تقييم فرص الاستقرار المستقبلي

التوصيات

نتيجة لتغيرات الراهنة وتعقيد المشهد الليبي، يطرح الباحث جملة من التوصيات العملية المقترنة باليات إجرائية مبتكرة لتفكيك حالة الجمود:

1. توحيد المؤسسات الليبية الأمنية والسياسية والعسكرية تحت سلطة وطنية واحدة لأن الانقسام المؤسسي هو أحد أهم أسباب استمرار الأزمة.

الآلية الإجرائية: تشكيل لجنة فنية عسكرية مشتركة برعاية دولية محايدة (صيغة محدثة ل 5+5) تضع جدولاً زمنياً ملزماً لدمج العناصر المسلحة غير النظامية ضمن الأجهزة الأمنية الرسمية بناء على معايير

الكفاءة الفردية، مع تفعيل برنامج وطني لنزع السلاح وإعادة التأهيل والأدماج (DDR) ممول من عائدات النفط المجمدة لضمان الاحتكار الشرعي للقوة بيد الدولة.

2. توحيد التمثيل الدبلوماسي وصياغة سياسة خارجية مستقلة.

الآلية الإجرائية: إقرار ميثاق وطني ملزم يحظر على أي كيان سياسي او محلي إبرام اتفاقيات أمنية أو اقتصادية مع أطراف خارجية دون مصادقة سلطة تشريعية موحدة ومنتخبة مع دمج السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج تحت هيكلية وزارة خارجية واحدة لإنهاء ازدواجية التمثيل وتجنب الارتهان للأجندات الخارجية.

3. إطلاق مصالحة وطنية شاملة بين الأطراف الليبية المتنازعة بما يسهم في بناء التقه وتقليل الصراع السياسي والمناطق على النفوذ.

الآلية الإجرائية: تأسيس "المفوضية العليا للعدالة الانتقالية والمصالحة" ككيان مستقل يتمتع بحصانة قانونية وتعتمد آلياتها على تعويض الضحايا وتسوية النزاعات العقارية والقبلية الناتجة عن أحداث ما بعد 2011 عبر صندوق مالي سيادي بالتوازي مع تفعيل قانون العفو العام المشروط بالاعتراف ورد الحقوق لضمان ترميم النسيج الاجتماعي.

4. معالجة الاختلالات التنموية والاقتصادية بين الأقاليم.

الآلية الإجرائية: تبني نموذج اللامركزية الاقتصادية الإدارية عبر توزيع عادل ومباشر لعوائد النفط على البلديات وفقاً لمعايير الكثافة السكانية والاحتياجات التنموية، وتأسيس مكاتب رقابة مالية مستقلة في كافة الأقاليم للقضاء على الفساد وضمان عدم تسيس القوت اليومي للمواطن كأداة صراع.

5. تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد لأن ضعف المؤسسات القانونية يزيد من الفوضى ويضعف مؤسسات الدولة.

6. ربط الاستقرار السياسي بالتنمية الاقتصادية لأن ضعف الخدمات والبطالة وتدهور الاقتصاد يزيدان من هشاشة الوضع الأمني ويغديان الصراع.

7. تقليص التدخلات الخارجية من خلال دعم مسار سياسي ليبي ليبي مستقل، والحد من استقطاب الأطراف الإقليمية والدولية.

8. مراجعة سياسة العلاقات الدولية الليبية بحيث تقوم على توازن المصالح وعدم الارتهان للمحاور الخارجية، مع إعطاء الأولوية لأمن الحدود والهجرة.

9. تفعيل الدبلوماسية الليبية لاستعادة المكانة الدولية لليبيا عبر خطاب خارجي موحد يعبر عن الوحدة الوطنية وانتهاء الانقسام لإظهار موقف وطني جامع.

قائمة المراجع:

1. باللغة العربية

أولا الكتب

1. أبو نحل، أسامة محمد (2013). الحراك العربي المعاصر دراسة سياسية سوسيولوجية. لبنان: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية. الطبعة الاولي. ص 1-241.
2. التير، مصطفي عمر (2013). أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا المهمة العصية. الطبعة الاولي بيروت، لبنان: منتدى المعارف للنشر والتوزيع. ص1-302.
3. الخميسي، عبدالله (1999). السياسة مفهومها وأبعادها. لبنان: دار الفكر العربي. ص25.
4. الشيخ، محمد (2014). إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط. المجلد 18. العدد 68. ص45-75.
5. العيسوي، مالك محسن (2015). الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الاستراتيجية الأمريكية. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة. العدد 2. ص 15-36.
6. القزاز، عبدالله فارس (2026). ليبيا تفكيك خطاب (الدولة الفاشلة) ومشروع الدولة المعلق. مجلة أنشطة السياسة الدولية. العدد 1. ص 1-9.
7. الصوافي، محمد خلفان (2020). الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطويراته ومساراته المستقبلية. أبوظبي. مركز تريندز للبحوث والاستشارات. ص1-8.
8. الصواني، يوسف محمد (2013). ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة. الطبعة الاولي. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ص1-271.
9. بكر، حسن (2007). إدارة الأزمات الدولية بين النظرية والتطبيق (أسيوط: جامعة أسيوط كلية التجارة. المجلد 1. ص181-209.
10. نوفل، أحمد سعيد وآخرون (2017). الأزمة الليبية إلى أين؟ الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، فريق الأزمات العربية. المجلد21. العدد 79. ص41-59.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. المنصوري، علياء محمد عبدالجواد (2021). تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا: الجزائر نموذجاً (2011 – 2020). رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. ص1- 148.
2. عتمي، محمود (2020). جهود الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الداخلية دراسة حالة الأزمة الليبية 2011-2019، أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير. ص1-301.

ثالثاً: المجالات والدوريات

1. أحميده، على (2020). دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا الواقع والتحديات والافاق. بيروت: منشورات الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ص1-76.
2. العاتي، رجب، أبو حجر، عصام (2020). واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي. ليبيا: المجلية العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القربوللي. المجلد الأول، العدد 2. ص125 – 141.
3. العلوي، الحسين (2020). الأزمة الليبية بين الصراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي. مركز الجزيرة للدراسات .ص5.
4. القايدي، محمد (2023). الأزمة الليبية الفواعل المحركة للصراع والمسارات المستقبلية. مركز المتوسطي للدراسات الاستراتيجية. ص6.

5. بوشوشة سارة، مدوني على (2021). الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فبراير 2011م. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6, العدد 2, ص 1689.
6. رسنم، جمال عبد الرحمن يسن (2020). التحولات السياسية في ليبيا بعد زوال نظام القذافي وانعكاساته على العلاقات العربية. العربية، السودان، الخرطوم، ص 62-72.
7. شيطر محمد بوزيدي (2022). الأزمة الليبية وأفاق المصالحة الوطنية. مجلة الحقوق والحريات. العدد 10، المجلد 1، ص 1807-1829.
8. عمر، خيري (2014). ليبيا أزمة مايو - يونيو 2014 م ومستقبل الديمقراطية. مجلة رؤية التركية. مركز الدراسات السياسية والاجتماعية. المجلد3. العدد3 . ص7-22.
9. قريشى، حسام فتحي محمد ابراهيم (2024). مبررات التدخل العسكري للناتو في ليبيا بين المشروعية وعدم المسؤولية. مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8، العدد1. ص135-153.

رابعاً: المو اقع الالكترونية

1. قناة بي بي سي العربية (2020). الحرب في ليبيا ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها .
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475
2. قناة الجزيرة (2019). حرب حفتر على طرابلس - هكذا تطور المشهد من ثورة فبراير.
https://www.aljazeera/net/amp/politics/12/4/2019
3. قناة فرنسا 24 (2022). أهم المحطات السياسية في ليبيا بعد عقد على الإطاحة بنظام معمر القذافي .
https://www.france24.com/ar

المراجع باللغة الأجنبية :

Bibliography
First: Ouvrages

1. A Khalifa (2020). The role of external parties in influencing the conflict in Libyan. International Journal of Advanced Research.
2. Alicia Milkanji and Karim Mezrani (2022). Truly a Proxy War? Militias, Institutions and External Actors in Libya between Limited Statehood and Rentier State. Politics and Internal Relations. P121-138. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03932729.2022.2061225
3. Amal Hamada, Melike Sökmen and Chahir Zaki (2020). Investigat ing The Libyan Conflict and Peace-Building Process: Past Causes and Future Prospects. Working Paper No. 1383.
4. Anne-Marie Brinkman (2025). Crisis as opportunity—manifestations of civic practice in Libyan governance and rule of law. Frontiers in Political Science.
5. Ayfer Erdogan Safak (2025). Unravelling the Roots of State Failure: Syria, Libya and Yemen. Journal of the Human and Social Science Researches. 14 (1), p34-51.
6. Badi, E. (2020). Exploring armed groups in Libya: Perspectives on security sector reform in a hybrid environment. Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF). https://www.dcaf.ch/exploring-armed-groups-libya-perspectives-ssr-hybrid-environment
7. BBC. 2016. "Guide to key Libyan militias". January 11, 2016. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-19744533
8. Fitzgerald, Mary and Mattia Toaldo (2016). A quick guide to Libya's main players. ecfr. May 19, 2016. https://ecfr.eu/special/mapping_libya_conflict/
9. Hamdy Hamam, (2023). The Impact of the Internationalization of the Libyan Crisis on the Future of the Political Settlement. Issue (65) June (2023) ISSN: 1815-5561.
10. N. Grigoriadis and Walied Kassem (2021). The Regional Origins of the Libyan Conflict. Middle East Policy. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdfdirect/10.1111/mepo.12560
11. Stephen, Chris (2012). After Gaddafi, Libya splits into disparate militia zones. the guardian. Jun 10, 2012, https://www.theguardian.com/world/2012/jun/10/libya-split-between-militias
12. Vandewalle, Dirk (2012). After Qaddafi: The Surprising Success of the New Libya." Foreign Affairs 91, no. 6: P8-15.
13. Walid Ali (2024). How security shaped Libya's transition. Democratization, Volume 32, 2025 - Issue 4. https://doi.org/10.1080/13510347.2024.2433090
14. L Watanabe (2019). UN mediation in Libya: Jul 10, 2015). https://www.britannica.com/topic/list-of-wars-2031197/additional-info#history